الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي

إعــداد الباحث

عبدالله بن محيل العتيبي

ملخص الدراسة بالعربي

عنوان الدراسة: الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أهم معايير اختيار الزواج وما مدى التغير فيها؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في الأتي:

- التعرف على معايير اختيار الزواج.
- التعرف على مدى تأثر اختيار الزواج بالتغير الاجتماعي.
- التعرف على علاقة بين اختيار الزواج والتغير الاجتماعي.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من معلمي وزارة التربية والتعليم بمكتب قرطبة شرق الرياض.

منهج الدراسة: استخدم الباحث منهج االمسحالاجتماعي التحليلي الممثل في الاستبانة كأداة للدراسة.

نتائج الدراسة: تمثلت نتائج الدراسة

١. أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة سنهم أكبر من سن زوجاتهم حيث بلغت نسبتهم (٨٠.٧%).
٢. أن (٤٨.٧٦%) من أفراد عينة الدراسة الفارق بين عمر الزوج والزوجة (من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات).
٣. أن (٢٤%) من أفراد عينة الدراسة لا توجد صلة قرابة بينهم وبين زوجاتهم..

- أظهرت نتائج الدراسة أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى قابلية المبحوث للتغير الاجتماعي في عملية الاختيار للزواج ، وأهم العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة في هذا المحور هي:

١. (٧٩%) من أفراد العينة يؤيدون النظرة الشرعية بعد الخطبة وهذا يؤكد لنا التغير في عملية اختيار الزواج حيث كان النمط السائد للمجتمع الزواج التقليدي والمحافظة.
٢. (٧٣%) من أفراد العينة تتيح لهم أسرهم حرية الاختيار.
٣. (٦٧%) من أفراد العينة يرغبون أن تكون زوجاتهم مثقفات.
٤. (٥٣%) من أفراد العينة لا يؤيدون دور الخطابين والخطابات في عملية اختيار الزوج وهذا يؤكد لنا انتشار وسائل الإعلام ووسائل الاتصال ودورها في توفير اختيار الزواج.
٥. (٣٧%) من أفراد العينة يؤيدون عمل الزوجة.

٦. (٣٠%) من أفراد العينة يؤيدون المكالمات الهاتفية أثناء الخطبة.
٧. (٢٧%) من أفراد العينة لا يؤيدون الزواج من الأقارب

التوصيات: توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

١. يوصي الباحث بدعم مشروعات الزواج.
٢. توعية الأسرة بمدى أهمية الحوار داخل الأسرة سواء بين الزوجين (الأم والأب) أو بين الأب والأبناء.
٣. أن نعمل دورات تعليمية مفيدة تختص بموضوع الحوار الزواجي وكيف نستعمله في حل المشكلات التي تواجهنا في حياتنا.
٤. نشر الوعي لدى الفتيات والأسر والجهات المعنية بالشباب بأهمية فهم الصفات المرغوبة في شريك الحياة من قبل الفتيات, ومساعدتهم على تحقيق التوازن بين المرغوب والمفروض وفقاً للشرع الإسلامي.

مشكلة الدراسة:

من الواضح أن عملية الاختيار للزواج تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع, فما يرتضيه مجتمع كبداية للزواج أو تمهيد له, قد يرفضه مجتمع آخر. لكن من المتفق عليه أن الاختيار في الزواج هو أساس الزواج وبدايته وعليه يتوقف هذا الأخير.

ففي الولايات المتحدة مثلا, تمر عملية الاختيار للزواج بمراحل معينة معروفة تبدأ بالتودد أو الخطبة المبدئية, ثم المواعدة, ثم بالسير جدياً نحو الزواج وذلك بقصر المواعدة على فتاة واحدة أو شاب واحد, وثم بالخطبة الرسمية (الساعاتي، ١٩٨٨م:٢٦).

كل مجتمع له خصوصياته التي تجعل أساليب الاختيار في الزواج فيه محدودة ومتعارف عليها, ففي المجتمع السعودي نجد البحث عن عروس لشاب يريد الزواج مهمة تقوم بها الأمهات والأخوات نيابة عن أبنائهن وإخوانهن (الرديعان, ١٤٢٩هـ:٥١).

وبتأملنا لنظام الزواج وتبعاته في المجتمع السعودي نجد انه قد طرأ عليه تغير كبير ومتسارع صاحب عملية التنمية, وشمل معظم جوانب الحياة المختلفة وكان له أبلغ الأثر في بنية المجتمع الاجتماعية, خاصة فيما يتعلق بنظامه وعاداته, فالزواج في مجتمعنا لم يكن قبل مرحلة التنمية الحديثة قراراً فردياً, وإنما كان قراراً عائلياً, حيث تشعر الأسرة بحاجتها إلى تزويج ابنها بقبل أن يشعر بالحاجة إلى الزواج. (الرومي,١٤٢٤هـ:١٤٢).

فعملية اختيار الزواج, وما يكتنفها من إشكالات مجتمعية, ومتغيرات قيمية متأثرة بالسياق العام لحركة المجتمع, وتأثير العوامل الأخرى في ذالك السياق, سواء كانت العوامل داخلية من صميم المجتمع, أم من التأثيرات الخارجية العالمية في ظل الانفتاح الإعلامي والثقافي والاقتصادي بين دول العالم على بعضها البعض. وبالجملة فإن عملية اختيار الزواج عملية معقدة, ومتداخلة في بعدها الشرعي, والاجتماعي والاقتصادي والنفسي, والقبلي.

ومما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على أهم معايير اختيار الزواج ومدى التغير فيها.

أسئلة الدراسة:

١. ما معايير اختيار الزواج؟

٢. ما مدى تأثر اختيار الزواج بالتغير الاجتماعي؟

٣. ما العلاقة بين اختيار الزواج والتغير الاجتماعي؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على معايير اختيار الزواج.

٢. التعرف على مدى تأثر اختيار الزواج بالتغير الاجتماعي.

٣. التعرف على علاقة بين اختيار الزواج والتغير الاجتماعي.

أهمية الدراسة:

١. الأهمية النظرية:

يعد الاختيار الزواجي من المقدمات الرئيسية التي يتوقف عليها استمرار الحياة, لكونه اللبنة الأولى في نظام الزواج لمجتمع الشباب المقبلين على الزواج, وقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة نظام الزواج ومقدماته, لما لذلك من تأثير في الثقافة السائدة وأنماط التغير الاجتماعي. وتأسيساً على ما سبق فإننا ومن خلال دراستنا للاختيار الزواجي سنربط هذا السلوك بنظريات علم الاجتماع, التي تفسر عملية الاختيار , والعوامل المؤثرة فيه.

وقد أسهم الحراك الاجتماعي والجغرافي في ظهور معايير لاختيار الشريك لم تكن منتشرة من قبل وفي إيجاد فرص اكبر للتزاوج بين أشخاص من خلفيات متباينة الأمر الذي يشير عدد من التحليلات إلى أنه يقود إلى احتمالات أكبر للصراع بين الزوجين (الحسن,١٩٨١).

بينما تشير تحليلات ودراسات أخرى إلى احتمال وجود تبعات سلبية للزواج القرابي وذالك من خلال الإشارة إلى مزايا يوفرها الزواج الخارجي مثل حرية اختيار الشريك الذي تناسب ميوله وأخلاقه ميول وأخلاق طالب الزواج (الحسن,١٩٨١).

وتشير دراسات (الموسى,١٤٠٧هـ، الفيصل,١٤١١هـ، الخطيب,١٤١٣هـ) إلى وجود علاقة بين المتغيرات التنموية وبعض قضايا الزواج, إلا أن هناك احتمالا بأن هذه العلاقة مردها إلى التغير السريع الذي افقد مؤسسات المجتمع القدرة على التواصل مع قيمة في أحواله المستجدة.

٢. الأهمية التطبيقية:

نظراً لأهمية الزواج في المجتمع السعودي كانت ولا تزال الحاجة ماسة لرؤى واضحة تساعد المسئولين في اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة مشكلات الزواج وتسهيل إجراءاته. وتبرز الأهمية التطبيقية في الدراسة, كونها تتناول شريحة مهمة في المجتمع وهي شريحة معلمي التربية والتعليم, حيث تتناول هذه الدراسة معايير اختيار الزواج ومدى علاقتها بالتغير الاجتماعي التي على أساسها تكون عملية اختيار الزواج. ومن جانب آخر تتضح أهمية الدراسة تطبيقياً في تقديمها للجهات المعنية والقائمة على عملية الزواج وتزويدهم ببعض النتائج التي قد تساعد في حل مشكلات عملية اختيار الزواج, وسوف تقدم هذه الرسالة دليل يساعد على عملية اختيار الزواج.

حدود الدراسة

١. **الحدود البشرية:** معلمي المرحلة المتوسط بشرق الرياض بمكتب قرطبة للتربية والتعليم.

٢. **الحدود المكانية:** مدارس المرحلة المتوسطة بمكتب قرطبة بالرياض

٣. **الحدود الزمنية:** من ١٤٣٥/٤/٥هـ إلى ١٤٣٥/٧/٢هـ.

مصطلحات الدراسة:

١. **الاختيار للزواج:**

ترى سامية الساعاتي "أن موقف الاختيار للزواج يتضمن فرداً ينتقي من بين عدد من المعروض, وأن أساس الانتقاء أو الاختيار يتأثر على حد بعيد بالثقافة" (الساعتي, ١٩٨١:٢٢). ويرى (مارشال جونز): "أن الاختيار للزواج نمط سلوكي, فنحن نسلكه بطريقة معينة حين يكون بصدد تحديد شريك الحياة, وهو رد فعل شخصي للموقف لا

يستطيعه الإنسان إلا على أساس من ملامح شخصيه التي كونها من تجاربه وخبراته, وهذا متعلق إلى حد كبير بالثقافة في المجتمع, وما فيه من قيم واعتقادات" (الساعاتي, ١٩٨١: ٢٢).

فقد يكون الاختيار عملية إرادية تحديدية لمفرده من بين بدائل يبني عليها الاصطفاء, وفقا لمعايير التوافق مع المواصفات المرغوبة.

التعريف الإجرائي لاختيار الزواج كما ذكره (الموسى,١٤٠٧) "هو البحث وتحديد الشريك المناسب وانتقاؤه ممن يتوفر فيه التكافؤ من جميع النواحي والصفات المطلوبة التي تتضمن السعادة والراحة. أي أنه اختيار وانتقاء الفرد المناسب على الأسس المطلوبة حسب الظروف والأحوال, وهو سلوك فردي اجتماعي يقوم به الفرد في إطار مفهومات المجتمع الذي يعيش فيه وهو محكوم بالاعتبارات الاجتماعية مما يمكن تسميتها محددات وأبعاد الاختيار للزواج"(٢٨).

٢. التغير الاجتماعي:

يرى كينجسلي ديفيز "بأن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي, سواء في تركيبه وبنيانه, أو في وظائفه, وهذا يعني أن التغير الاجتماعي جزء من التغير الحضاري الذي هو أوسع نطاقا, وابعد امتداداً, فهو يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الحضارة, بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتقنية, كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه, فالعناية بالتغير الحضاري ينبغي أن تكون في النطاق الذي ينبع فيه ذلك التغير من التنظيم الاجتماعي, أو يؤثر في ذلك التنظيم (الغفيلي,١٤٣٣هـ:٣٣).

ويرى الدقس (١٩٨٧م) "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة وقد يكون هذا التغير إيجابيا أي تقدماً وازدهاراً؛ وقد يكون سلبيا أي تخلفا"(١٩).

أما مصطفى الخشاب فيعرف التغير الاجتماعي "بأنه ظاهره طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال, وهو أكثر وضوحاً في الحياة الاجتماعية, لأنها في تغير دائم وتفاعل مستمر وتأثير متبادل (الغفيلي, ١٤٣٣هـ:٣٤).

التعريف الإجرائي يرى الغفيلي: "بأن التغير الاجتماعي هو كل ما يحدث في المجتمعات البشرية من تقدم وتقهقر ونمو وتقلص وتطور وتحديث (الغفيلي, ١٤٣٣هـ:٣٤).

الإطار النظري والدراسات السابقة

العوامل الاجتماعية وأثرها على الزواج في المجتمع السعودي:

تمهيد:

مر المجتمع السعودي بعدد من المراحل وتأثر بالكثير من العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تغير كثير من الأنساق في المجتمع السعودي ولاسيما النسق الزواجي وهي كما يلي:

١) الهجرة والتحضر:

قد أسفرت عملية التحضر وما صاحبها من هجرة عن آثار عديدة في البناء الاجتماعي حيث ضعفت الروابط الاجتماعية، فالجيرة لم تعد ترتبط بالقرابة، وإنما أصبح الجيران في المدن ينتمون إلى أماكن مختلفة، وفي الحالات التي يتركز فيها أهل منطقة محددة في حي من أحياء المدن تظل الجيرة غير منطقة بالقرابة إلا في حالات نادرة. وقد كان لنمط الحياة الحضرية القائم على علاقات العمل أثر سلبي على نمو علاقات اجتماعية جديدة، وفي هذه الظروف لم تعد الطرق التقليدية المرتبطة بقضايا الزواج وعلى رأسها اختيار الشريك صالحة، ونشأت طرق جديدة في محاولة للتكيف مع نمط الحياة الحضرية، من أهمها علاقات الدراسة والعمل التي أصبحت مجالاً للتعارف والتعريف بالإخوة والأخوات وربما الأقارب والأصدقاء. وكثير من الشباب يعتمد على فراسة أخته في اختيار إحدى زميلاتها لتكون زوجة له (الرومي, الصايغ, ١٤٢٥هـ).

ومع اتساع نطاق الاختيار وضعف مستوى التجانس الاجتماعي أضحى كل طرف يتوقع نوعاً من عدم التجانس والاختلاف ويعد نفسه لتقبله وإبداء مرونة أكثر مما اعتاد عليه أفراد المجتمع سابقاً. إلا أن هذا الأمر بدوره أدى إلى حدوث مشكلات عديدة بين الزوجين، لعل من أهمها طول فترة التأقلم بين الزوجين، وأغلب حالات الطلاق تحدث في الأشهر الأولى للزواج نتيجة لضعف مستوى الوعي بطبيعة الحياة الزوجية وغياب التفاهم وضعف القدرة على التحمل. ومن الآثار المهمة لعملية الهجرة والتحضر انقطاع الدعم العائلي الذي اعتاد الراغب في الزواج على تلقيه.

٢) الوضع الاقتصادي:

أدى تدفق النفط خاصة بعد زيادة أسعاره في عام ١٣٩٣هـ إلى حدوث طفرة اقتصادية تجلت في زيادة دخول الأفراد، ومن ثم انعكست على نمط الاستهلاك. فالتغير المفاجئ في قدرة الأفراد المالية أدى مع عوامل أخرى إلى نشوء ما يسمى الاستهلاك الترفي أو التفاخري، الذي انعكس على مظاهر الحياة التي تجعل الفرد مكشوفاً أمام الآخرين. ويأتي الزواج على قائمة تلك المظاهر، نظراً لأهميته في حياة الفرد والأسرة، حيث انعكس الوضع الاقتصادي على المهور وحفلات الزواج بل وعلى مستوى معيشة الأسرة, وبشكل خاص على المرأة فيما تلبس وتسكن. وقد أدى الوضع الاقتصادي الجديد مع ضعف العلاقات الاجتماعية إلى انقطاع الدعم العائلي وبالتالي تحمل الفرد لتبعات الزواج. ومن آثار التدفق النقدي السريع انشغال الزوج بالعمل، ودخول المرأة مجال العمل بأجر, وقد تزامن ذلك – خاصة مع سرعة التغيرات الاجتماعية – مع الشعور بأن المال هو الحل لما يطرأ من مشكلات في حياة الفرد والمجتمع. لذا فمع دخول المرأة مجال العمل بأجر وشعور الأسرة بالحاجة إلى من يقوم مقامها في العناية بشؤون المنزل من طبخ وتنظيف وعناية بالأولاد برزت ظاهرة استقدام الخدم من الخارج للقيام بهذه الوظيفة. زكه انشغال الزوج بعمله عن شؤون الأسرة مع حاجة الزوجة والأولاد إلى التنقل اليومي برزت ظاهرة استقدام السائقين الأجانب. وقد ساعد على التوسع في الاستقدام انخفاض التكاليف وسهولة أنظمة الاستقدام. وأصبحت ظاهرة الخدم والسائقين مظهراً اجتماعياً أكثر من كونها حاجة فضلاً عن أن تكون ضرورة.

٣) التعليم:

ولقد ساعدت عمليات التوطين على مكافحة الأمية وانتشار التعليم. ورغم وجود ما يشبه التعليم النظامي في منطقة الحجاز فإن معظم مناطق المملكة كان التعليم فيها محدوداً بنظام الكتاتيب أو الحلق، وهو نظام لا يلتحق فيه إلا القلة خاصة مع صعوبة المعيشة ودخول الفرد منذ سن مبكرة في الحياة العملية. ولم يبدأ التعليم النظامي للبنين إلا في عام ١٣٤٥هـ(١٩٢٦م) ببداية التدريس في مدارس مديرية المعارف. أم التعليم النظامي للبنات فلم يبدأ إلا في عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م). وقد ساعد تدفق البترول على تجاوز أزمة الإيرادات الضرورية لتنمية المجتمع، مما أتاح لمعدلات التعليم أن تقفز من سنة لأخرى قفزات مذهلة.

٤) عمل المرأة:

في مرحلة ما قبل الطفرة الاقتصادية كانت المرأة تمارس أعمالا عديدة من زراعة ورعي وخياطة، وكان بعض النساء يعملن في البيع والشراء في منازلهن، كما كان بعضهن يشتغلن بتوليد النساء وتعليمهن والسعي بين الراغبين في الزواج. ولم تكن تلك الأعمال تتعارض مع مسؤوليات البيت، بل كانت جزءا لا ينفصل عنها دعت إليه الحاجة. ومع عملية التنمية حدث تغير في عمل المرأة. حيث التحقت بالعمل في مجالات عديدة لعل من أبرزها وأهمها قطاعي التعليم والصحة. وقد كانت نسبة السعوديات لا تتجاوز ١١.١٤% من عدد العاملات في الوظائف التعليمية عام ١٣٨٤/١٣٨٣هـــ ثم قفزت نسبتهن إلى ٨٨,٩٦% في عام ١٤١٧هـ. بينما في مجال الصحة كانت النسبة ٥,٤٦% في عام ١٤٠١هـ. ثم أصبحت ٢٠,٤٥% في عام ١٤١٧هـ (الدخيل, ١٤٢١هـ:٨٤, ١٧٥).

ومع النمو المطرد لعملية التنمية ازدادت الحاجة إلى التوسع في مجالات عمل المرأة السعودية كالعمل في البنوك والمؤسسات الخاصة والإعلام ونحو ذلك.

ولقد كان لعمل المرأة أثر على الزواج. حيث أصبحت المرأة خارج بيتها لفترة طويلة ومسئولة عن أدوار متعارضة أو غير منسجمة, فأصبحت تعاني من صراع الأدوار (الرومي ,١٤٢٥هـ).

وفي كثير من الأحيان لا تكون قادرة على القيام بواجبات الزوج والأولاد. فتنشأ لذلك مشكلات زوجية تضعف قدرة الزوجين على تربية أولادهم. ومن نتائج خروج المرأة للعمل تأخير الزواج لتعول والديها وأسرتها. وفي بعض الأحيان يميل الآباء إلى عضل بناتهم العاملات أو على الأقل تأخير زواجهن طمعاً في أمولهن.

٥) الاحتكاك الثقافي:

يرى البعض (آل عبدالله, ١٤١٩هـ) أن المجتمع السعودي مجتمع منغلق في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط, وأنة كان يعيش في عزلة عن المجتمعات الأخرى. ومع أنة وصف له ما يبرره إلا أنة يفتقد الدقة لتجاهله فرص الاتصال بالمجتمعات الأخرى التي كان المجتمع يتميز بها. فشظف العيش الذي كان سائداً في المجتمع كان باعثاً في ارتحال الكثيرين نحو مجتمعات أخرى مثل بعض دول الخليج والهند والشام للبحث عن لقمة العيش. والأهم من ذلك أن الحرمين الشريفين كانا فرصة لاحتكاك ثقافي واسع. إن تأثير الاحتكاك الثقافي يرتبط بما سماه

مالك بن نبي القابلية للاستعمار أو ما سماه كرامزي القابلية للهيمنة. هذه القابلية تحدث عندما يحدث تغير في نمط الحياة, ويفتقد فيها الفرد القدرة على الربط بين قيم المجتمع ومستجدات الحياة. عندها يحدث يصبح الفرد عرضة للتأثير بالاحتكاك الثقافي. وهذا ما حصل في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط (الرومي ,الصايغ, ١٤٢٥هـ:٢٧).

قد أصبح الأفراد عرضة لهذا التأثير أيضاً عبر وسائل الاتصال المختلفة من سفر إلى الخارج واطلاع على وسائل الإعلام من قنوات فضائية ومجلات نسائية. ومن نتائج ذلك حدوث تغير في الصفات المرغوبة في الشريك وزيادة أعداد المتزوجين من الخارج, إضافة إلى التأثر بما يطرح في وسائل الاتصال حول الزواج من تفضيل التأخر في الزواج ورفض لتعدد الزوجات.

طرق الاختيار للزواج في المجتمع السعودي ومدى انتشارها:

تمهيد:

تُعد ممارسة عملية الاختيار للزواج في أقدم التاريخ، فقد وجدت مع بدء الخليقة على الأرض، ولكنها تتشكل وتتغير، وفق ظروف كل مجتمع وثقافته وعصره، وتتعرض للتبدل والتغيير وفق الظروف الزمانية، والاجتماعية، والاقتصادية، لكل مرحلة زمنية، فالحديث عنها في المجتمع السعودي لا يعنى تفرده بها أو تمايزه عن غيره من المجتمعات، ولكنها عملية اجتماعية بحته، صاغها المجتمع على مر الزمان وفق ثقافته، وعقيدته الدينية، وليس هذا فحسب، بل نجد التباين داخل المجتمع السعودي نفسه، وفق الثقافة الفرعية لكل مجتمع محلي، ووفق عادات لكل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية وتقاليدها، ولقد مرت عملية الاختيار للزواج في العقود الخمسة الماضية بأطوار مختلفة، بشكل عام وإن كانت لا تخلو من تداخل زمني، وموضوعي، شأنها شأن كل العمليات الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات، فقد بدأت عملية اختيار الشريك من خلال الأسرة واستمرت فترات طويلة جداً، ثم تداخل معها، مرحلة التعرف على الشريكة من خلال الأصدقاء والزملاء في العمل، ثم مرحلة الخطابين والخطابات، ثم بدأ شيء من التنظيم من خلال برامج التوفيق والدلالة في مشاريع مساعدة الشباب على الزواج والجمعيات الخيرية، ثم مرحلة الدلالة على طريق الانترنت، والقنوات الفضائية، بالإضافة إلى وجود أشكال أخرى، ولكنها قد لا تكون ذات انتشار كبير، بحيث يستدعي الأمر أفراد فقرة مستقلة لها، وبكل حال فقد يكون في الطريق شكل ما من الأشكال الجديدة، الذي يلبي حاجة

المجتمع وأفراده في عملية الاختيار للزواج.وقد يمر الزواج عبر أكثر من وسيلة ومن تلك الوسائل:

أ) عملية الاختيار للزواج عن طريقة الأسرة:

وهذه الطريق من أقدم الممارسات الاجتماعية لعملية الاختيار للزواج في المجتمع السعودي، وهي تتم في كل من مناطق المملكة دونما استثناء، وفيها تدل أسرة الشاب (الجدة، الأم، الأخوات، الخالات، العمات) الشاب على الفتاة التي يرون أنها تناسب المواصفات التي حددها سلفا، أو التي يرون أنها الأنسب وفق تطلعاتهن، ونظراً لأن الأخوات من جيل أقرب لتصور الشاب، فمن ثم يصبح دورهن هو الأهم، وهن غالباً ما يبحثن ضمن دائرة صديقاتهن، ومعارفهن من الوسط الجامعي أو الدراسي إجمالاً، ثم في إطار الصديقات اللاتي ينتمين إلى الوسط الاجتماعي والثقافي نفسه الذي يعيشنه (باقادر,١٤٢٧هـ:٢٢٨).

ومن الملاحظ أن العامل الفاعل في هذه الوسيلة، هو العنصر النسائي باعتبار سهولة اطلاعهن على البنات لدى الأسر الأخرى، بالإضافة إلى كثرة تواصلهن المباشر مع قطاع عريض من الفتيات من خلال المناسبات التجمعية، مثل: الأفراح، والحفلات والأعياد، وحتى مناسبات العزاء، سواء داخل العائلة، أم على مستوى الحي والجيران، أو الأقارب والبعيدين، أو المدارس والجامعات،وأماكن العمل، ولكن هذا لا يعنى عدم وجود تدخل من قبل الجانب الرجالي (الجد – الأب – العم – الأخ) ولكن الغالب على عملية الدلالة من قبل العنصر الرجالي أنها تكون عامة تتعلق بمكانة الأسرة الاجتماعية، والدينية، والاقتصادية ولكن دون دخول في التفاصيل الذاتية والجمالية والسلوكية الشخصية للفتاة المراد خطبتها. وتشير بعض الدراسات إلى أن الزواج الذي يكون عن طريق الأسرة يمثل الغالبية العظمى في المجتمع العربي ففي دراسة على أكثر من ثلاثة آلاف أسرة اتضح أن (٧٥%) منها تم عن طريق الأسرة ووفق شروطها ومواصفاتها (المحرزي,١٤٢٧هـ:٤٤).

ب) عملية الاختيار للزواج عن طريق الأصدقاء والزملاء:

وهذا النوع من الاختيار له حضور ليس بالقليل بين الشباب في المجتمع السعودي، وبخاصة في المناطق الحضرية، والمدن الكبرى، حيث يتوصل الشاب إلى شريكة حياته عن طريق الأصدقاء أو الزملاء في العمل، وليس بالضرورة أن تكون المخطوبة أخت لهذا الصديق أو الزميل، بل الغالب أنها لا تكون كذلك، حتى لا يتصور الشاب أنه يُسوق لأخته، وبالتالي فإن

الغالب هو أن يذكر الصديق أو الزميل للشاب عن وجود قريبة تناسبه أو يذكر بوجود أخت أو قريبة لصديق آخر مشترك في صداقته بينهما، أو لزميل لهم في العمل، وقد يكون هذا النوع من عملية اختيار الشريك محبب لدى الكثير من الشباب لأنه يوفر له مرونة أكبر في الحديث عمن يبحث عنها لتكون زوجة له، بالإضافة إلى أن هذا الصديق أو قد يهيئ للشاب فرصة الرؤية بشكل أكبر، وقد تكون قبل الدخول في أي إجراءات رسمية للخطوبة، بل قد لا تعلم الفتاة نفسها بعملية الرؤية (السدحان,١٤٣١هـ).

وهذا النوع من عملية اختيار الشريك بدأ بالتنامي بعد تزايد دخول الشباب إلى الوظائف وتعرف الكثير منهم على الكثير من الزملاء في محيط العمل. كما أنه ينتشر بكثرة في محيط من يرغب الخروج في زواجه عن نطاق بنات القبيلة, أو العائلة لأي سبب من الأسباب سواء أكان السبب اقتصادياً أو اجتماعياً أو جغرافياً بسبب تقطع الصلات بين أفراد القبيلة أو العائلة الواحدة، وبخاصة في المدن الكبرى التي تهيئ مثل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ج) عملية الاختيار للزواج عن طريق الخطابين والخطابات:

تعد مهنة الخطابين والخطابات سائدة في معظم المجتمعات العربية بلا استثناء، وتتفاوت قوة وتمكنا من مجتمع إلى أخر، وقد بدأت هذه المرحلة وهي عملية اختيار الشريك عن طريق الخطابين والخطابات في المجتمع السعودي تكيفا مع ظروف المجتمع، فكان يقوم بها بعض المحتسبين من أئمة المساجد، أو ممن هو معروف بالصلاح، أو من له علاقات متميزة وقوية مع أرباب الأسر في مجتمعه المحلي من الرجال وكذلك من النساء، وبخاصة كبيرات السن اللواتي يجلن البيوت في السابق. ثم توسعت هذه العملية بشكل أكبر وازداد الحضور النسائي حتى أصبحت السيطرة لهن على هذا المجال, وبشكل ملموس يرصده كل مماس للمجال الأسري في المجتمع السعودي, ذلك أن طبيعة المرأة وقدرتها على الوصول إلى أعماق البيوت واطلاعها على الفتيات بشكل مباشر مكنها من السيطرة الفعلية على هذا المجال (السدحان, ١٤٣١هـ).

إن ممارسة الخطبة عن طريق الخطابين والخطابات لم تكن منظمة فقد كانت أقرب للاحتساب وابتغاء الأجر من الله عز وجل في التوفيق بين الباحثين والباحثات عن الزواج , وسعى في قضاء حوائج الناس انتظاراً للأجر من الله عز وجل وتصديقا بحديث المصطفى صلى الله علية وسلم (.. من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته)(رواه مسلم). كما اتصفت ممارسات

عملية المساعدة على الاختيار للزواج عن طريق الخطابين والخطابات على العفوية, والتلقائية, والنصح, ولكن مع مرور الزمن بدأت تنصبغ هذه الممارسة بجانب مادي , حيث يشترط الخطاب والخطابة مبلغاً من المال مقابل دلالة الرجال على الزوجات المناسبات وفق المواصفات التي ينشدونها في شريك المستقبل. وغالباً ما يكون دور الخطابة مهما حينما يكون رغبة الشاب الزواج من فتاة خارج نطاق العائلة, فبالتالي تكون هي الأعراف بهذه الفئة من الفتيات المرغوبات وفق مواصفات الزواج.

د) عملية الاختيار للزواج عن طريق مشاريع الزواج:

هذه المشاريع جديدة على المجتمع السعودي ويعد (مشروع بن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج) أول مشروع على مستوى المملكة العربية السعودية, فقد بدأ بمبادرة من سماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز رحمة الله, قبل نحو أربعين سنة تقريباً, واستمر في جهود فردية من مكتب سماحته لمساعدة القادرين على الزواج ودعمهم ماديا, وتطور المشروع إداريا في عام (١٤١٩هـ), وذالك بتسجيله رسميا في وزارة الشؤون الاجتماعية قبل أكثر من عشر سنوات, وأخذ يتوسع في أعماله ليمتد إلى التثقيف العائلي , وممارسة الإرشاد الأسري, وأخيراً تم إقرار مشروع (التوفيق) لمساعدة الشباب والشابات في عملية الاختيار للزواج.

ويوجد في المملكة الآن أكثر من خمسين جمعية ومشروعا لمساعدة الشباب على الزواج من الناحية المادية, إضافة إلى تقديم بعض القروض الميسرة لهم, ويوجد بين هذه الجمعيات والمشروعات, قرابة (٣٥) مشروعا وجمعية تقوم بعملية المساعدة في عملية الاختيار للزواج للشباب أو ما يسمى في هذه المشاريع والجمعيات اصطلاحا (التوفيق) أو (الدلالة) أو (الوسيط). (قائمة المشاريع والجمعيات,١٤٢٧هـ).

وقد نشأت هذه المشروعات جراء الحاجة لمساعدة الآخرين في عملية الاختيار للزواج, خاصة في المدن الكبرى التي قد لا يهتدي الباحثون, والباحثات عن الزواج إلى بعضهما البعض إلا بهذه الوسيلة.

هـ) عملية الاختيار للزواج عن طريق مواقع الانترنت:

هذه الوسيلة ظهرت في السنوات الخمس الماضية, وبدأت تنتشر بشكل موسع وبأشكال متعددة وبتوجهات متباينة , فهناك عشرات المواقع التي تدعي حسن النية وحل مشكلة العنوسة والوصول إلى الأسر السعيدة عبر التعارف من خلال شبكة الإنترنت , فتوجد الآن

مواقع الكترونية تعلن بشكل لافت للنظر عن عدد من الفتيات السعوديات الراغبات في الزواج, وما على الراغب في الزواج إلا ذكر المواصفات التي يريدها, حيث تعمل تلك المواقع على التوفيق بين الرجل والمرأة خلال فترة زمنية محددة مقابل رسوم أتعبا لتلك المواقع. (السدحان,١٤٣١هـ).

و) عملية الاختيار للزواج عن طريق القنوات الفضائية:

هذا النوع عن طريق عملية الاختيار للزواج بدأ في بعض القنوات ذات الطابع الأسري, ثم انتقل الأمر إلى التخصص ووجد قنوات خاصة بهذا الأمر, وأخذ في الانتشار بعد التوسع الكبير في البث الفضائي, وسهولته, وقلة تكاليفه المادية بالنسبة لهذه القنوات التي لا يقدم فيها أي برنامج, وإنما مجموعة من الأشرطة المكتوبة المعتمدة على خدمة الرسائل النصية المرسلة من خلال الجوالات. فمن الأشرطة المعروضة في هذه القنوات يتم الترويج لمن يرغب الزواج من الجنسين, فبعضها يمكن التواصل المباشر مع الطرف الآخر **من خلال عرض رقم جواله أو البريد الالكتروني**, وبعضها يتعامل مع الراغبين من خلال مسئولي القناة باعتبارها وسيط. (السدحان,١٤٣١هـ).

النظريات المفسرة للاختيار:

١. نظرية التجانس.
٢. نظرية التجاور المكاني.
٣. نظرية القيمة.
٤. نظرية المعيار.

وفيما يلي عرض لهذه النظريات:

١. نظرية التجانس:

ترتكز فكرة التجانس أو المساواة على أن الشبيه يتزوج بشبيه، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض عند الزواج، لا الاختلاف والتضاد (الرويلي، ٢٠٠٦م: ١٢).
ونظراً لأن الاختيار للزواج بحسب هذه النظرية يستند على تشابه وتماثل الشريكين، فإن كل طرف يختار من يشابهه ويماثله، في عدد من العوامل الاجتماعية، والثقافية، والنفسية، كالجنس، اللون، والدين، والمستوى التعليمي، والاقتصادي، والأسري، والميول والاتجاهات.

فالناس بعامة يتزوجون ممن يقاربهم سناً، ويماثلهم جنساً، وهنا يظهر التجانس في أجل صوره. كما أنهم يميلون على وجه العموم إلى من هم في المستوى التعليمي، والمستوى الاجتماعي، والمستوى الاقتصادي نفسه. كذلك يتجهون إلى الزواج بأنس من الجنسية نفسها، وممن لهم الاهتمامات ذاتها، سواء في قضاء أوقات الفراغ، أو عادات الشرب والأكل، أو غير ذلك (الخولي، ١٩٨٢: ١٤٢ – ١٤٣). وفيما يلي أهم أوجه وعوامل التجانس التي احتوتها نظرية التجانس في الاختيار للزواج:

١. التجانس في الأصل:

كشفت بعض الدراسات التي أجريت في مجتمعات غربية أن الشخص يتزوج من الجماعة التي ينتمي إليها عرقياً (الساعاتي، ١٩٨١).

كما أوضحت الدراسات التي تمت في بعض المجتمعات العربية أن الفتى والفتاة يفضلان الزواج ضمن حدود الجماعة القرابية التي ينتميا إليها عِرقياً (المهيني، ١٩٨٠).

٢. التجانس في العمر أو السن:

لقد وجد (هولينجزهيد) في بحثه: (العوامل الثقافية في الاختيار للزواج) أن التجانس في السن كان عاملاً مهماً في الاختيار للزواج في نيوهيفن، ولاحظ أن هناك ارتباطاً قوياً بين سن الزوج وسن الزوجة في جميع المستويات العمرية. فوجد أن الرجال الذين هم فوق سن العشرين يميلون إلى اختيار زوجاتهم من اللائي يماثلونهم في العمر. أي أنهن يكن في مجموعة السن نفسها والتي تقدر بخمس سنوات فوق العشرين، أو ربما أقل من ذلك سناً. وبعد العشرين تتزايد نسبة الرجال الذين يتزوجون بنساء أصغر منهم، حتى تصل إلى سن الخمسين بالنسبة للرجال، وبعد سن الخمسين يميل الشريكان إلى ثانية إلى أن يكونا أكثر تقارباً في السن (انظر: الساعاتي، ١٩٨١).

ولو نظرنا إلى المجتمع السعودي لوجدنا أن الأفراد عند الزواج بصفة عامة يتزوجون بنساء أصغر منهم في العمر، وقلما نجد من يتزوج بفتاة تماثله في العمر أو تكبره سناً، وقد يرتبط ذلك بعزوف الشباب عن الزواج من الفتيات الجامعيات.

ومن الثابت أن العرف المتعلق بالسن والاختيار في الزواج يضع قيوداً كثيرة تحد من فرص المرأة في الزواج، حيث لا يسمح لها بأن تتزوج إلا من رجال يماثلونهم سناً، أو يكبرونها.

وهذا يقلل من فرصتها في الزواج. فالشاب يبحث عن فتاة تماثله في العمر، أو تصغره، بل في الغالب لا يرغب الشاب في الزواج من فتاة تماثله، ويشترط أن تكون أصغر منه، فهو عندما يتخرج يبحث عن فتاة لم تتخرج بعد، أو فتاة لا زالت في المرحلة الثانوية. كذلك فإن الشاب والفتاة لا يزال في ذهنهما بعض العادات والتقاليد التي تشجع على أن تكون الزوجة أصغر من الزوج بفارق كبير من السنوات (الجوير، ١٩٩٥).

٣. التجانس في التعليم:

من عوامل التجانس الآخر عامل التعليم، فمن الضروري أن تكون درجة التعليم متقاربين بين الشريكين، ولكن قد يكون أيضاً من عوامل التجانس شعور المرأة بأن زوجها أعلى منها في مستواه التعليمي (الساعاتي، ١٩٨١).

وفي المجتمع السعودي يميل معظم الأفراد إلى الزواج من فتيات أقل من حيث المستوى التعليمي، أو بفتيات يماثلونهم في المستوى التعليمي، وهذا قليل. بل إن البعض لا يرغب في الزواج من الجامعيات، حتى ولو كان هو جامعياً، وذلك لاعتقاده أن الفتاة الجامعية لا تدرك بسبب التعليم معنى الحياة الزوجية ودورها الحقيق كزوجة، كذل كالاعتماد السائد بأن الزواج بفتاة تماثله في المستوى التعليمي سوف يسلبه سلطته كرجل البيت، وأن زوجته ستشاركه هذه السلطة (الجوير، ١٩٩٥).

نظرية التجاور المكاني:

ترى هذه النظرية أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه، وهو ما يطلق عليه (الفرصة الايكولوجية للاختيار)، وهذه الفرصة تتفاوت من فرد إلى آخر (بييري، ١٩٩٧: ٣٤٨).

حيث بينت عدد من الدراسات التي أجريت خلال السنوات الماضية – وبصورة خاطئة في الولايات المتحدة – أن الناس – وخاصة في المناطق الحضرية – يميلون إلى اختيار أشخاص يسكنون في منطقة قريبة من مقر سكناهم (بييري، ١٩٩٧: ٣٤٨).

ويشير بييري (١٩٩٧) إلى أن القرب المكاني يمكن أن تؤثر فيه عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة. فالسكن في منطقة معينة قد تتحكم فيه عوامل اقتصادية، مثل السكن في مناطق ذوي الدخل المحدود، أو ذوي الدخل المرتفع، وخاصة في المجتمعات التي تبرز فيها الطبقية الاقتصادية، سواء في المجتمعات الغربية، أو حتى العربية. أو عوامل اجتماعية مثل التمييز

في السكن على أساس الأصل العرقي، مثل مناطق سكن السود، أو الهنود الصينيين، أو غيرهم من الأجناس مثل العرب. ويلاحظ مثل هذا التمييز في السكن في المجتمع الأمريكي. وهذا بالطبع يعني أن كل جماعة ثقافية أو اقتصادية تميل إلى السكن في منطقة منعزلة عن غيرها، سواء أكان ذلك بالاختيار أو بالإجبار (بييري، ١٩٩٧: ٣٤٨). فالتقارب المكاني ليس عاملاً عاماً في عملية اختيار الشريك، وليس عاملاً محدداً، بمعنى أنه لا يحدد فرداً بعينه ليختاره المقبل على الزواج، بل إنه يحدد فقط المجال المكاني للصالحين للزواج (الساعاتي، ١٩٨١).

فنظرية التجاور المكاني تؤكد أن الناس يميلون إلى الزواج بهؤلاء الذي يعيشون بالقرب منهم في جوارهم ومجالهم، مثل الحي السكني، أو مجال العمل، أو مجال المهنة والدراسة (الموسى، ١٤٠٧هـ).

ويتضح أن الميل إلى اختيار الشريك من الأشخاص المتجاورين يزداد في المجتمعات المحلية، حيث تزيد كثافة السكن، كما أنه يزداد بين ذوي التعليم المنخفض، والمهن الدنيا، وأصحاب الدخول المتواضعة. ويقوى هذا الميل بين الشباب، ويزداد بين كبار السن أيضاً. وكلما سهلت وسائل الانتقال والمواصلات، تزايدت أهمية التقارب الوظيفي، والاتصال الذي ينجم عنه، وقلت أهمية التقارب المكاني (المسلماني، ١٩٧٧).

وفي المجتمع السعودي نجد كثيراً من الزيجات التي تمت نتيجة للتجاور المكاني لأهل الزوجين. فالشباب يبحث فيمن يجاورونه في الحي عن شريكة حياته، والذين عادة ما يكونون من جماعات قرابية واحدة، أو ذوو خلفيات اجتماعية متقاربة (الجوير، ١٩٩٥).

ويتبين من كل ذلك أن للتجاور والقرابة أثراً واضحاً وجلياً عند الاختيار للزواج، فهناك ميل عام في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها وتطورها إلى تدعيم روابط القرابة والمصاهرة، والعمل على استمرارها واستقرارها (أبو زيد، ١٩٧٦).

ولعله من المناسب أن نختم الكلام عن هذه النظرية بأقوال مهمة لأحد روادها "جود" حيث يقول: "إن التقارب المكاني عامل قد لا يلاحظ بالاهتمام الكافي، لكنه عامل قوي، ومؤثر في تطور العلاقات الاجتماعية. وتكمن أهمية التقارب في أنه يزيد أو ينقص من احتمالات لقاءات اجتماعية غير مدبرة، ووليدة الصدفة بين الغرباء، أو المعارف، ومن ثم يزيد أو ينقص

التفاعل الاجتماعي. فإذا كان لدى الأشخاص سمات تجذب بعضهم إلى بعض، فإن التقارب المكاني يزيد من إمكانية معرفتهم لذلك (الساعاتي، ١٩٨١).

٢. نظرية القيمة:

يختص الإطار المرجعي لنظرية القيمة في الاختيار للزواج بفكرة القيم الشخصية، وهو ما أكده (كومز). ولتبسيط نظرية القيمة في الاختيار الزواجي، يرى (كومز) أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص على أنها تنتظم في نسق متدرج، ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، أو صبغها على الأشياء المختلفة. وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق من القيم أو نسق قيمي، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين، نجدها تحتل مركزاً من الصدارة والأولوية في ذلك النسق، كما أنها تتجلى في صورة رد فعل عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي (الرويلي، ٢٠٠٦م: ١٤).

ونتيجة لهذا الجانب العاطفي فإنه يبدو منطقياً أن الفرد سوف يختار رفاقه من بين هؤلاء الذين يشاركونه، أو على الأقل يقبلون قيمة الأساسية، لأن الأمان العاطفي يكمن في ذلك (الساعاتي، ١٩٨١).

فالنجاح في الزواج مرتبط بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرفيعة، وذلك أنه كلما كان الإنسان شديد الحرص على الواجب مؤمناً بالقيم، وكان الطرف الآخر كذلك، كانت الفرصة كبيرة لأن يسعد في حياته الزوجية (غيث، ١٩٧٠).

والاختيار الزواجي في المجتمع السعودي يعد عملية تشترك فيها أطراف عدة غير الشريكين، فالقيم التي نشأ عليها الشخص لن تقوده إلى الزواج من فتاه أكبر منه، أو أعلى منه من حيث المستوى التعليمي، أو المستوى الاقتصادي، أو مختلفة معه في المكانة الاجتماعية. والشخص عادة يبحث عن شريك يضمن معه نجاح حياته العائلية (الجوير، ١٩٩٥).

خلاصة القول: إن هذه النظرية تركز على فكرة القيم الشخصية، لكن لما كانت القيم الشخصية تُكتسب بواسطة الجيرة الاجتماعية، كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون في خلفياتهم الاجتماعية يتشابهون أيضاً في حكمهم على ما له قيمة، بل في نظام القيم نفسه.

لذلك فإن الأرستقراطيين- مثلاً- عادةً ما تكون قيمهم متفقة، مما يجعلهم أكثر ميلاً للزواج من بعضهم بعضاً... وهكذا (باقادر، ١٩٨٣).

نظرية المعيار:

تقوم هذه النظرية على العلاقة بين المتغيرات، وترجع إلى كاتز (Katz) وهيل (Hill)، وقد ذهبا في نظريتها إلى أن " الزواج معياري "، واعتبرا هذه المقولة افتراض بدأ منه تنظيرهما واستنبطا منها قضايا أكثر تحديداً حول كيفية تأثير العوامل المعيارية على اختيار القرين (الضبع، ٢٠٠٣).

وقد عرف "هومانز" المعيار، على أن الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة، وهذه الفكرة على شكل عبارة تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به، وما يتوقع أن يفعلوه تحت ظروف معينة (الضبع، ٢٠٠٣).

وقد صاغ "كاتز وهيل" الفكرة النظرية في عدد من القضايا العامة، واستنبطا منها عداداً من القضايا المحددة، ونشير أولاً إلى القضايا العامة:

١. **وجود معايير في جامعة اجتماعية:** يؤثر في سلوك أفراد الجماعة، لذلك يميل السلوك إلى أن يتوافق مع التحديدات المعيارية، وقد جعل "كاتز" "وهيل" هذا السلوك في القضية السابقة متغيراً تابعاً، ومتغيراً مستقلاً. وهناك العديد من الدراسات التي أكدت صلاحية هذه القضية، وخاصة الدراسات المتعلقة بالسلوك الإنساني، كدراسة لينتون (دراسة الإنسان)، وسمز (الطرق الشعبية) وفيبر (نظرية التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية)، وفي مجال دراسة الأسرة هناك أيضاً دراسات تؤكد جدوى هذه القضية، كدراسة "كرستيس" عن كيفية تأثير المعايير الثقافية على السلوك الجنسي قبل الزواج، ودراسة "هولنجشيد" عن كيفية تأثير المعايير الثقافية على الاختيار في الزواج.

٢. **القضية العامة الثانية:** إن وجود معايير اختيار الشريك يؤثر في الاختيار، ولذلك فإن عملية اختيار الشريك تتجه لتتوافق مع هذه التحديات المعيارية.

٣. **القضية العامة الثالثة:** ترتكز على تأثير الاختلاف في أهمية التوافق للمعايير، وأن أهمية توافق السلوك للمعايير تكون مرتبطة بمقدار تأثير المعايير على السلوك، وهذه تشكل علاقة إيجابية.

٤. **القضية العامة الرابعة:** إن أهمية التوافق للمعايير الخاصة باختيار الشريك ترتبط بمقدار تأثير هذه المعايير على اختيار الشريك، وهذه علاقة إيجابية. وإذا كانت القضايا السابقة هي القضايا العامة، فنشير إلى القضايا المحددة التي يمكن أن تستنبط من القضايا العامة

التي سبق أن عرضناها، فمثلاً كيف تؤثر المعايير الخاصة بالدين، والجنس، والعمر، والمكانة الاجتماعية في عملية الاختيار للزواج، ونشير إلى أحد هذه المعايير وأثرها في الاختيار للزواج، ولتكن المعايير الخاصة بالعرق، فإذا سلمنا بصدق القضية العامة الثانية في أن المعايير الخاصة باختيار الشريك تؤثر في عملية الاختيار، فإن ذلك الاختيار يسعى للتوافق مع تلك المعايير، وإن كانت معايير الزواج من العرق نفسه (الضبع، ٢٠٠٣).

وهناك دراسات أكدت صدق القضايا السابقة، ومنها: الدراسة التي قام بها " بيرم " في عام ١٩٥٢ عن التغير عبر الزمن في معدلات الزواج من الداخل، فقد درس التغير في معدلات الزواج من داخل العرق في مدينة لوس انجلوس في الفترة ما بين ١٩٤٨: ١٩٥٩، وقد أوضحت نتائج دراسته أن هناك زيادة في معدلات الزواج داخل العرق خلال هذه الفترة. وكذلك دراسة "هولنجشيد" التي أجراها في "نيوهافن" على ٥٢٣ حالة زواج، ولم يجد أي حالة زواج داخل العرق. والدراستان السابقتان تؤكدان أن المعايير المتعلقة باختيار الشريك تؤثر في عملية الاختيار الزواجي. وقد استنبطت قضايا محددة من القضايا العامة حول معايير،الدين، والعمر، والمكانة الاجتماعية، وقد أكدت الدراسات الواقعية أن المعايير المتعلقة باختيار الشريك – سواء ما هو خاص منها بالدين، أو بالعمر، أو المكانة الاجتماعية – تؤدي دوراً أساسياً في عملية اختيار القرين (الضبع، ٢٠٠٣).

تعليق عام على النظريات، ومدى الاستفادة منها:

مع اختلاف التفسيرات التي تفسر عملية الاختيار الزواجي، إلا أنها تلتقي جميعاً حول مبدأ التجانس والتشابه بين الزوجين في العمر، والقيم، والمستوى التعليمي، والقبيلة، ومكان الإقامة.فجعل هذه النظريات ترتكز على التساؤل الرئيسي، والذي مفاده: ما الذي يدفع الشاب لاختيار هذه الفتاة دون غيرها؟

حيث تتنوع التفسيرات حول ذلك، إلا أن فحوى هذه التفسيرات ينصب في اتجاهين:

الاتجاه الأول:

يعزي هذا الاتجاه اختيار الشاب لفتاة دون غيرها إلى مجموعة من العوامل التي تكون في الغالب خارجة عن تصرف الشاب، وحرية اختياره، كونها خاضعة لمعايير وقيم المجتمع، فلا

يمكن للشاب في مجتمعنا أن يقدم على الزواج بدون مرجعية تحكم تصرفاته وأفعاله، بغض النظر عن رغباته الشخصية. فتصور الشاب عن الفتاة لا يبتغي من فراغ، أو عشوائية عقلية، بل نتيجة تراكم مجتمعي يظهر في شكل قيم ومعايير موجهة وضابطة لسلوك الشاب.

ولذلك نجد كثيراً من الشباب يوكل أمر اختيار الزوجة للأهل، خاصة النساء، فالنسا في مجتمعنا هن الموجه والمحرك الرئيسي لعمليات الاختيار، فبهنَّ تقوم الزوجية.

وقد يستشار الشاب في زوجة المستقبل، من حيث المواصفات والشروط التي يرتب في توافرها في شريكة حياته، وهنا ينتهي دوره، وتتولى الأسرة الأدوار الأخرى إلى نهايتها. فالأسرة بما تحمله من قيم ومعايير لا يمكن أن تختار للشاب ما يتعارض مع هذه القيم والمعايير، وقد تكون هذه المعايير ذات خصوصية عائلية دون غيرها، إلا أنها في المجمل لا يمكن أن تخرج عن المعايير والقواعد العامة للمجتمع- بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها- وهذا يفسر كثير من الزيجات لدينا في المجتمع السعودي. فغالبية الزيجات يمكن تفسيرها من خلال هذا الاتجاه، وهذا ما أفرزته غالبية الدراسات الاجتماعية حول موضوع الاختيار الزواجي.

الاتجاه الثاني:

ينظر هذا الاتجاه في عملية الاختيار إلى مجموعة من العوامل النفسية أكثر من العوامل الاجتماعية، فالشاب عندما يقدم على اختيار شريكة حياته، تكون في مخيلته صورة فتاة المستقبل. فإذا توافقت الصورة مع الواقع، ارتبط الشاب بالفتاة، بغض النظر عن العوامل الاجتماعية والأسرية، ودون الرجوع إلى العائلة.

فمرد هذا الاتجاه هو التفسير الزواجي غير المرتب (الاختيار الشخصي)، وهذا النوع من الزيجات لم يحظ بقبول كبير في مجتمعنا، رغم أفضليته لدى العديد من الشباب (العبيدي، ١٩٩٧: الغريب، ٢٠٠٨).

قائمة المراجع

١. آل عبدالله, إبراهيم محمد، (١٤١٩هـ)، التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية لمسيرة التغير الاجتماعي. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, العدد (٤٤).

٢. آل مقبل, احمد ناصر، (٢٠٠٣م)، الصفات المطلوبة عند اختيار الزوجة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣. أبو زهرة, محمد، (بدون ت)، دراسات إسلامية في الأسرة والمجتمع, مصر: دار الفكر العربي.

٤. الأشقر, عمر سليمان، (١٩٩٧م)، أحكام الزواج, الأردن، دار النفائس.

٥. الباز, راشد، (١٤١٩هـ)، أزمة الشباب الخليجي واستراتجيات المواجهة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٦. باشطح, فوزية، (١٩٨٨م)، الاختيار الزواج والتغير الاجتماعي، دراسة ميدانية على مدينة جدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.

٧. باقادر, أبو بكر احمد، (١٤٠٥هـ)، اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج فيما بين ٧٩-١٩٩٠، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الملك عبدالعزيز، (٥).

٨. الجوير, إبراهيم بن مبارك، (١٤٣٠هـ)، الأسرة والمجتمع، دراسات في علم الاجتماع العائلي، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر.

٩. الجوير, إبراهيم بن مبارك، (١٩٩٥م)، تأخر سن الشباب الجامعي في الزواج. الرياض: مكتبة العبيكان.

١٠. الحسن, إحسان، (١٩٧٩م)، العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة.

١١. الخشاب, سامية مصطفى.(١٩٨٩م). الفتاة المعاصرة والزواج: دراسة اجتماعية ميدانية على المجتمع السعودي، القاهرة: دار الثقافة العربية.

١٢. الخليفة, عبدالله بن حسين، (١٤١٩هـ)، الثوابت والمتغيرات في المجتمع السعودي. الرياض، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام.

١٣. الخولي، سناء، (١٩٨٨م)، الزواج والأسرة في عالم متغير، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٤. ذوقان، عبيدات، كايد عبد الحق عدس، (٢٠٠١)، البحث العلمي، مفهومه، وأدواته، أساليبه، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط١٣.

١٥. الرديعان, خالد عمر، (١٤٢٩هـ)، طلاق ما قبل الزفاف، مركز البحوث, كلية الآداب، الرياض، جامعة الملك سعود.

١٦. الرومي، علي وعبدالله الصائغ، (٢٠٠٤م)، الزواج في المملكة العربية السعودية. الرياض، وزارة الشؤون الاجتماعية.

١٧. الرويلي, أسماء، (٢٠٠٦م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بأنماط الزواج. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، (غير منشورة)، الرياض، جامعة الملك سعود.

١٨. الساعاتي, سامية، (١٩٨١م)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية.

١٩. السدحان, عبدالله ناصر، (١٤٣١هـ)، نظرة اجتماعية للتغير في عملية الاختيار للزواج في المجتمع السعودي , بحث مقدم لمؤتمر الدمام، الذي يقيمه مركز رؤية وجمعية وئام بالدمام.

٢٠. الشلال, خالد أحمد، (١٩٩٧م)، تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقات في المجتمع الكويتي، حوليات كلية التربية، جامعة الكويت.

٢١. الضبع, عبدالرؤف، (٢٠٠٣م)، علم الاجتماع العائلي، مصر دار الوفاء لدنيا الطابعة.

٢٢. العبيدي, إبراهيم وعبدالله الخليفة، (١٩٩٤م)، بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات، مجلة العلوم الاجتماعية,٢٠(٢/١)،٧-٢٦

٢٣. عثمان, إبراهيم، (١٩٨٦م)، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية (١٤).

٢٤. العزب, سهام أحمد، (٢٠٠٩م)، الاختيار للزواج بين النموذج الإسلامي والخصائص المرغوبة للطرفين , تحليل مضمون طلبات الزواج على القنوات الفضائية المتخصصة. منشور http://sudanja.net/articles.php?action=show&id=92

٢٥. العساف، صالح، (١٩٩٥م)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان.

٢٦. العموش, أحمد فلاح وسليم احمد القيسي، (١٩٩٨م)، اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الزواج، مؤتة للبحوث والدراسات, م١٣, ع٨: ١٣٩-١٨٧.

٢٧. الغريب, عبد العزيز، (٢٠٠٨م)، آراء الطلبة الجامعيين السعوديين نحو الزواج من الأقارب، مجلة كلية الآداب, الرياض، العدد (٢٠)، جامعة الملك سعود.

٢٨. الغفيلي, فهد بن عبدالعزيز، (١٤٣٣هـ)، التغير الاجتماعي مظاهر التغير في المجتمع السعودي، المظاهر المادية والثقافية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

٢٩. المحرزي, خليفة محمد، (١٤٢٧هـ)، فن اختيار شريك الحياة. بيروت: دار ابن حزم.

٣٠. مصلحة الإحصاءات العامة, المملكة العربية السعودية، (ب ت)، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن:١٤١٣ه-١٩٩٢م. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

٣١. المغربي, كامل، (١٤٣٠هـ)، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان دار الثقافة للنشر

٣٢. المهيني, غنيمة يوسف، (١٩٨٠م)، الأسرة والبناء الاجتماعي في مجتمع الكويت. الكويت، دار الفلاح.

٣٣. الموسى, سليمان بن محمد، (١٤٠٧هـ)، الاختيار للزواج في الأسرة السعودية، دراسة ميدانية لمنطقة الرياض. رسالة غير منشورة في قسم الاجتماع, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.